العرب
الثلاثاء 2021/05/11
السنة 43 العدد 12057

المعنى الحقيقي للانسحاب الأميركي من أفغانستان

كابوس طالبان يحوّل كابول إلى سايغون جديدة

بعد سنوات طويلة من الحرب ستنسحب القوات الأميركية من أفغانستان بعد قرار الرئيس جو بايدن إتمام ذلك بحلول الحادي عشر من سبتمبر المقبل، وهو تاريخ لن ينساه العالم ولن تنساه الولايات المتحدة. وكما يذكّر هذا التاريخ واشنطن بتعرضها لمجموعة من الهجمات الإرهابية، يعيد الانسحاب الأميركي إلى الذاكرة ذكرى سقوط عاصمة فيتنام سايغون سنة 1975 على أيدي القوات الشيوعية. ففي كلتا الحربين تغادر القوات الأميركية بخسائر فادحة عسكريا وبتكلفة باهظة ماليا، والأخطر هو ترك البلاد تواجه مخاوف حقيقية بسبب مساعي حركة طالبان لاستغلال الفراغ الأمني من أجل السيطرة على البلاد.

واشنطن - عانى السياسيون من جيل جو بايدن من هذا الكابوس المتكرر المتمثل في أحداث سايغون سنة 1975؛ الدبابات الشيوعية تمزق الشوارع مع فرار القوات الصديقة، الآلاف من الحلفاء الفيتناميين المذعورين يقصفون بوابات السفارة الأميركية، طائرات هليكوبتر تلتقط الأميركيين والفيتناميين من فوق أسطح المنازل وتنزلهم على متن سفن تابعة للبحرية. البحارة على تلك السفن التي امتلأت باللاجئين يدفعون تلك المروحيات التي تبلغ قيمتها مليون دولار إلى البحر. لقد تكبدت أعظم قوة على وجه الأرض عناء أكبر الهزائم.

والآن كونه رئيساً للولايات المتحدة ومن خلال إصداره أمرا بانسحاب جميع القوات الأميركية من أفغانستان في غضون خمسة أشهر بحلول 11 سبتمبر، يشير ألفريد مكوي أستاذ التاريخ الأميركي في تحليل نشرته وكالة غلوبال أن بايدن اليوم حريص على تجنب عودة النسخة الأفغانية من ذلك الكابوس. ومع ذلك فإن ذلك الفاصل الزمني بين انسحاب واشنطن وانتصار طالبان المستقبلي قد يثبت أنه قصير جداً.

وقد استولى مقاتلو طالبان بالفعل على جزء كبير من الريف، مما قلل من سيطرة الحكومة الأفغانية المدعومة من الولايات المتحدة في العاصمة كابول، إلى أقل من ثلث جميع المناطق الريفية.

كابوس طالبان

إذا استمر هذا المسار فستكون طالبان قريباً مستعدة لشن هجوم على كابول، حيث ستثبت القوة الجوية الأميركية عدم جدواها في القتال. وما لم تستسلم الحكومة الأفغانية أو تقنع طالبان بطريقة ما بتقاسم السلطة، فإن القتال من أجل كابول يمكن أن يكون أكثر دموية بكثير من سقوط سايغون كابوس القرن الحادي والعشرين الجديد.

و خلال ما يقرب من 20 عامًا من الاحتلال الأميركي، أساءت واشنطن إدارة السياسات العالمية والإقليمية والمحلية بطريقة أدت بجهود التهدئة إلى هزيمة مؤكدة. ومع خروج الريف عن سيطرتها وتضاعف أعداد مقاتلي طالبان بعد عام 2004، جربت واشنطن كل شيء؛ برنامج مساعدات بتريليون دولار، وزيادة 100 ألف جندي، وشن حرب مخدرات بمليارات الدولارات، لكن لم ينجح أي منها. وحتى الآن في خضم التراجع ليس لدى واشنطن أي فكرة واضحة عن سبب خسارتها لهذا الصراع الذي كان من المفترض أن يستمر لـ40 عامًا.

وبعد أربع سنوات فقط من دخول الجيش الفيتنامي الشمالي إلى سايغون بقيادة دبابات وشاحنات سوفييتية الصنع قررت واشنطن تحقيق التعادل من خلال التنازل لموسكو عن فيتنام الخاصة بها في أفغانستان. وعندما احتل الجيش الأحمر كابول في ديسمبر 1979، صاغ مستشار الأمن القومي للرئيس جيمي كارتر زبيغنيو بريجنسكي إستراتيجية كبرى لحرب سرية لوكالة المخابرات المركزية من شأنها إلحاق هزيمة مذلة بالاتحاد السوفييتي.

وبناءً على تحالف أميركي قديم مع باكستان عملت وكالة المخابرات المركزية من خلال وكالة الاستخبارات الداخلية الباكستانية على تسليم الملايين ثم المليارات من الدولارات ومن الأسلحة إلى المقاتلين الأفغان المعادين للسوفييت والمعروفين باسم المجاهدين.

وبصفته أستاذًا في الجغرافيا السياسية صاغ بريجنسكي تحالفًا إستراتيجيًا شبه مثالي بين الولايات المتحدة وباكستان والصين من أجل صراع بديل ضد السوفييت. كانت باكستان التي دخلت في منافسة مريرة مع جارتها الهند وصلت إلى حروب حدودية دورية، يائسة في إرضاء واشنطن، خاصة وأن الهند اختبرت أول قنبلة نووية خاصة بها بشكل ينذر بالسوء.

وطوال سنوات الحرب الباردة الطويلة كانت واشنطن الحليف الرئيسي لباكستان، حيث قدمت مساعدات عسكرية وافرة وقامت بإمالة دبلوماسيتها لصالح هذه الدولة على حساب الهند. ومن أجل الاحتماء تحت المظلة النووية الأميركية كان الباكستانيون بدورهم على استعداد للمخاطرة بغضب موسكو من خلال العمل كنقطة انطلاق للحرب السرية التي تشنها وكالة المخابرات المركزية على الجيش الأحمر في أفغانستان.

حرب المخدرات السرية

مع دخول الحرب السرية لواشنطن عامها السادس اكتشف مراسل نيويورك تايمز الذي كان يسافر عبر جنوب أفغانستان انتشارًا لحقول الخشخاش التي كانت تحول تلك الأراضي القاحلة إلى المصدر الرئيسي للمخدرات غير المشروعة في العالم. وقال أحد قادة المتمردين للمراسل "يجب أن نزرع ونبيع الأفيون لخوض حربنا المقدسة ضد الكفرة الروس".

وفي الواقع غالبًا ما كانت القوافل التي تحمل أسلحة وكالة المخابرات المركزية إلى أفغانستان تعود إلى باكستان محملة بالأفيون، وفي بعض الأحيان، كما ذكرت صحيفة نيويورك تايمز "بموافقة ضباط المخابرات الباكستانيين أو الأميركيين الذين دعموا المقاومة". وخلال عقد من الحرب السرية التي شنتها وكالة المخابرات المركزية هناك، ارتفع محصول الأفيون السنوي في أفغانستان من 100 إلى 2000 طن.

وتحدث تشارلز كوغان مدير العمليات الأفغانية لوكالة المخابرات المركزية في ما بعد بصراحة عن أولويات الوكالة. وقال في مقابلة مع أحد المحاورين "لم تكن لدينا الموارد أو الوقت الكافي للتحقيق في تجارة المخدرات. لا أعتقد أننا بحاجة إلى الاعتذار عن هذا. كانت هناك تداعيات في ما يتعلق بالمخدرات، لكن الهدف الرئيسي تم تحقيقه. السوفييت غادروا أفغانستان".

كان هناك نوع آخر من التداعيات الحقيقية لتلك الحرب السرية على الرغم من أن كوغان لم يذكرها. وبينما كانت تستضيف العملية السرية لوكالة المخابرات المركزية، لعبت باكستان على اعتماد واشنطن وامتصاصها في معركتها في الحرب الباردة ضد السوفييت لتطوير مواد انشطارية وافرة بحلول عام 1987 لقنبلة نووية خاصة بها، وبعد عقد من الزمن أجرت تجربة نووية ناجحة أذهلت الهند وأرسلت موجات صدمة إستراتيجية عبر جنوب آسيا.

وفي الوقت نفسه كانت باكستان تحوّل أفغانستان أيضًا إلى دولة عميلة افتراضية. ولمدة ثلاث سنوات بعد الانسحاب السوفييتي في عام 1989 واصلت وكالة المخابرات المركزية والاستخبارات الباكستانية التعاون في دعم محاولة من قبل حكمتيار للاستيلاء على كابول، مما وفر له قوة نيران كافية لقصف العاصمة وذبح حوالي 50 ألفاً من سكانها. وعندما فشل ذلك، ومن بين الملايين من اللاجئين الأفغان داخل حدودهم، شكل الباكستانيون وحدهم قوة جديدة أطلق عليها اسم طالبان للاستيلاء على كابول بنجاح عام 1996.

وفي أعقاب الهجمات الإرهابية في سبتمبر 2001، عندما قررت واشنطن غزو أفغانستان، أكد لها نفس التوافق بين الإستراتيجية العالمية والوقائع المحلية انتصارًا مذهلاً آخراً، هذه المرة على طالبان التي حكمت بعد ذلك معظم البلاد. وعلى الرغم من أن أسلحتها النووية قللت الآن من اعتمادها على واشنطن، إلا أن باكستان كانت لا تزال على استعداد للعمل كنقطة انطلاق لحشد وكالة المخابرات المركزية لأمراء الحرب الأفغان الإقليميين الذين بالاقتران مع القصف الأميركي المكثف سرعان ما أطاحوا بطالبان من السلطة.

وفي الوقت الذي اندلعت فيه حملة القصف الأميركية حتى أكتوبر 2001، قامت وكالة المخابرات المركزية بشحن 70 مليون دولار في شكل فواتير مجمعة إلى أفغانستان لتعبئة تحالفها القديم من أمراء الحرب القبليين للقتال ضد طالبان. وقد احتفل الرئيس جورج دبليو بوش لاحقًا بهذه النفقات باعتبارها واحدة من أكبر "الصفقات" في التاريخ.

وتقريبًا منذ بداية ما أصبح احتلالًا أميركيًا لمدة 20 عامًا، بدأ التوافق المثالي بين العوامل العالمية والمحلية في التفكك بالنسبة إلى واشنطن. وحتى مع تراجع حركة طالبان وسط حالة من الفوضى والذهول استولى أمراء الحرب على الريف وأشرفوا على الفور على إحياء محصول الأفيون الذي ارتفع إلى 3600 طن بحلول عام 2003، أو 62 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. وبعد أربع سنوات وصل محصول المخدرات إلى 8200 طن، ما يمثل 53 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، و93 في المئة من الهيروين غير المشروع في العالم، وولّد أموالاً وفيرة لإحياء طالبان من جديد.

أفغانستان أم فيتنام جديدة

وبحلول عام 2017 ارتفع محصول الأفيون إلى مستوى قياسي جديد يبلغ 9 آلاف طن، مما يوفر حوالي 60 في المئة من التمويل لتقدم طالبان المستمر. وإدراكًا منها لمركزية تجارة المخدرات في استمرار التمرد، أرسلت القيادة الأميركية مقاتلات "إف 22" وقاذفات "بي 52" لمهاجمة مختبرات طالبان في معقل الهيروين في البلاد. ونشرت الولايات المتحدة طائرات بمليارات الدولارات لتدمير ما تبين أنه 10 أكواخ طينية، مما حرم طالبان من 2800 دولار فقط من عائدات الضرائب. وأظهر عدم تناسق تلك العملية أن الجيش الأميركي تم التفوق عليه وهُزم بسبب الحقائق الأفغانية المحلية.

ألفريد مكوي

ليس لدى واشنطن أي فكرة واضحة عن سبب خسارتها لهذا الصراع

وفي الوقت نفسه كان الجانب الجيوسياسي من المعادلة الأفغانية يتحول بشكل حاسم ضد المجهود الحربي الأميركي. ومع اقتراب باكستان من الصين كثقل موازن لخصمها الهند أصبحت العلاقات بين الولايات المتحدة والصين معادية، وازداد غضب واشنطن من إسلام أباد. وفي اجتماع قمة في أواخر عام 2017 انضم الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب ورئيس الوزراء الهندي مودي مع نظرائهما الأسترالي والياباني لتشكيل "الرباعي" (المعروف أكثر رسميًا باسم الحوار الأمني الرباعي)، وهو تحالف أولي يهدف إلى التحقق من توسع الصين الذي ظهر من خلال مناورات بحرية مشتركة في المحيط الهندي.

وفي غضون أسابيع من ذلك الاجتماع، كان ترامب يهدم تحالف واشنطن مع باكستان الذي استمر 60 عامًا من خلال تغريدة واحدة بمناسبة رأس السنة الجديدة تزعم أن الدولة قد سددت سنوات من المساعدة الأميركية السخية مقابل "لا شيء سوى الأكاذيب والخداع". وعلى الفور أعلنت واشنطن تعليق مساعدتها العسكرية لباكستان حتى تتخذ إسلام أباد "إجراءا حاسمًا" ضد طالبان وحلفائها المتشددين.

ويقول مكوي إنه بقدر ما يجعل سقوط سايغون الشعب الأميركي حذراً من مثل هذه التدخلات لأكثر من عقد من الزمان، فإن كارثة محتملة في كابول من المرجح أن تنتج نفوراً طويل الأمد في هذه الدولة من مثل هذه التدخلات المستقبلية. وكما أصبحت سايغون سنة 1975 كابوسًا كان الأميركيون يرغبون في تجنبه لمدة عقد على الأقل، فقد تصبح كابول سنة 2022 تكرارًا مقلقًا لا يؤدي إلا إلى تعميق أزمة الثقة الأميركية في الداخل.

ويستنتج أن تأثير الانسحاب الأميركي القادم من أفغانستان سيكون بلا شك أقل دراماتيكية. وبرأيه فإن مثل هذا الانسحاب بعد سنوات عديدة هو علامة واضحة على أن واشنطن الإمبريالية قد وصلت إلى أقصى حدود ما يمكن أن تفعله أقوى قوة عسكرية على وجه الأرض.

بكين تطوّق واشنطن من المحيط الهادئ ومن الأطلسي أيضا

واشنطن - حذّر قائد قيادة أفريقيا للقوات الأميركية "أفريكوم" من أن التهديد المتزايد من الصين قد لا يأتي فقط من مياه المحيط الهادئ، ولكن من المحيط الأطلسي أيضا.

ولفت الجنرال الأميركي ستيفن تاونسند في مقابلة مع وكالة أسوشيتيد برس، إلى أن بكين تتطلع إلى إنشاء ميناء بحري كبير قادر على استضافة غواصات أو حاملات طائرات على الساحل الغربي لأفريقيا.

وأوضح تاونسند أن الصين تواصلت مع دول تمتد من موريتانيا إلى جنوب ناميبيا، عازمة على إنشاء منشأة بحرية. وإذا تم تحقيق ذلك، فإن هذا الاحتمال سيمكن الصين من إقامة سفن حربية في أسطولها البحري المتوسع في المحيط الأطلسي وكذلك المحيط الهادئ.

وفي تقديره فإن الصين تبحث عن مكان يمكنها فيه إعادة تسليح وإصلاح السفن الحربية، حتى يصبح ذلك مفيدا عسكريا في الصراع. مستدركا "لا يزال الطريق أمامهم طويلا نحو تحقيق ذلك في جيبوتي. الآن يلقون أنظارهم على ساحل المحيط الأطلسي ويريدون الحصول على مثل هذه القاعدة هناك".

وتأتي تحذيرات تاونسند في الوقت الذي يحول فيه البنتاغون تركيزه من حروب مكافحة الإرهاب في العقدين الماضيين إلى منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وتهديدات الخصوم من القوى العظمى مثل الصين وروسيا.

وتنظر إدارة بايدن إلى نفوذ الصين الاقتصادي المتزايد بسرعة وقوتها العسكرية، على أنهما التحدي الأمني الرئيسي الذي تواجهه واشنطن.

ويحذر القادة العسكريون الأميركيون في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك العديد ممن قد يفقدون القوات والموارد لتعزيز النمو في المحيط الهادئ، من أن النفوذ المتزايد للصين لا يقتصر على آسيا فقط. وهم يجادلون بأن بكين تؤكد بقوة نفوذها الاقتصادي على دول في أفريقيا وأميركا الجنوبية والشرق الأوسط، وتسعى وراء إنشاء قواعد ومواطئ قدم هناك.

وقال تاونسند "الصينيون يتفوّقون على الولايات المتحدة في دول مختارة في أفريقيا".

وبرأيه ستؤدي مشاريع الموانئ والمساعي الاقتصادية والبنية التحتية واتفاقياتها وعقودها، إلى تحقيق ما تصبو إليه الصين في المستقبل.

ووقع بناء أول قاعدة بحرية خارجية للصين منذ سنوات في جيبوتي في القرن الأفريقي، وهي تعمل على زيادة قدرتها بشكل مطرد. وقال تاونسند إن ما يصل إلى 2000 عسكري موجودون في القاعدة، بما في ذلك المئات من مشاة البحرية الذين يتولون الأمن هناك.

النفوذ الصيني المتصاعد التحدي الرئيسي لواشنطن

ولبعض الوقت، اعتقد الكثيرون أن الصين كانت تعمل على إنشاء قاعدة بحرية في تنزانيا، وهي دولة تقع على الساحل الشرقي لأفريقيا، وتتمتع بعلاقة عسكرية قوية وطويلة الأمد مع بكين، لكن تاونسند أكد أنه يبدو أنه لم يتم اتخاذ قرار بشأن ذلك حتى الآن.

وبينما تحاول الصين جاهدة الحصول على قاعدة في تنزانيا، فليس هذا هو الموقع الوحيد الذي يثير القلق.

وأوضح تاونسند "يقع الموقع على جانب المحيط الهندي. أريد للقاعدة أن يتم إنشاؤها في تنزانيا بدلا من ساحل المحيط الأطلسي". مشيرا إلى المسافة الأقصر نسبيا من الساحل الغربي لأفريقيا إلى الولايات المتحدة. وفي الأميال البحرية، يمكن أن تكون قاعدة على الساحل الأطلسي الشمالي لأفريقيا أقرب إلى الولايات المتحدة من المنشآت العسكرية الموجودة في الصين إلى الساحل الغربي للولايات المتحدة.

وكشف تقرير وزارة الدفاع لعام 2020 عن القوة العسكرية للصين، أن بكين قد نظرت على الأرجح في إضافة منشآت عسكرية لدعم قواتها البحرية والجوية والبرية في أنغولا . وعلق هنري توغندهات كبير محللي السياسة في معهد الولايات المتحدة للسلام، بالقول إن "الصين لديها الكثير من المصالح الاقتصادية على الساحل الغربي لأفريقيا، بما في ذلك صيد الأسماك والنفط. كما ساعدت الصين في تمويل وبناء ميناء تجاري كبير في الكاميرون".

ستيفن تاونسند

بكين تتطلع إلى إنشاء ميناء بحري قادر على استضافة غواصات أو حاملات طائرات على الساحل الغربي لأفريقيا

وبين أن أي جهد من جانب بكين لإنشاء ميناء بحري على الساحل الأطلسي سيكون توسيعا للوجود العسكري الصيني. لكنه أشار إلى أن الرغبة في الوصول إلى المحيط قد تكون في الأساس لتحقيق مكاسب اقتصادية، وليس قدرات عسكرية.